

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٤٠**

الثلاثاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زينمن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلزفينش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

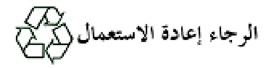
جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/627)

09-64891 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/627)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بوكريه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ساهلي - وورك زيودي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة زيودي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غرولز لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/627، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة ساهلي - وورك زيودي والسفير يان غرولز. أعطي الكلمة الآن للسيدة زيودي.

السيدة زيودي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وحيث أن هذا هو آخر شهر لبلدكم كعضو منتخب في هذا المجلس، إلى جانب ليبيا وفييت نام وكرواتيا وكوستاريكا، أود أن أشيد بالعمل الرائع الذي قمتم به من أجل القارة الأفريقية، والحق، من أجل السلام والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة الأعضاء الجدد نيجيريا، غابون، البوسنة والهرسك، البرازيل، لبنان على انتخابهم مؤخرا. وآمل أن نستطيع الاعتماد على دعمهم خلال فترة ولايتهم في المجلس.

هذه هي إحاطتي الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن بعد تعييني ممثلا خاصا للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تتزامن مع تقديم أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2009/627) قبل تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال الأشهر الستة الماضية، أجريت مشاورات مع أصحاب الشأن في عملية السلام. وشملت تلك المشاورات الأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة والمجتمع المدني وشركاء التنمية والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة. ولذلك، أود أن أتشاطر ملاحظاتي وأفكاري الأولية بشأن كيفية معالجة الوضع الحالي في البلد.

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أعمال عنف ومواجهات بين الحكومة ومجموعات التمرد منذ عام ١٩٩٩. وأعطى توقيع اتفاقات السلام المختلفة واتفاق ليبرفيل للسلام الشامل المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وإجراء حوار سياسي شامل للجميع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الأمل في عودة البلد إلى الحالة الطبيعية. ووصلت العملية الآن مرحلة مهمة حيث أنه سيقرر الإجراء الناجح للانتخابات قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠ الجزء الخاص بترع السلاح والتسريح في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الانتخابات مصير العملية السياسية. وهذان الحدثان الكبيران من بين التوصيات الرئيسية للحوار السياسي الشامل للجميع ويكتسيان أهمية خاصة للاستقرار الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشكلت لجنة مستقلة للانتخابات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ووقّعت الأمم المتحدة مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المساعدة الانتخابية، في حين يشارك شركاء مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأفريقي في تنسيق المساعدات لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إجراء الانتخابات.

وفي غضون ذلك، يمكن أن يخرج عدد من العوامل الجدول الزمني للانتخابات عن مساره. وتشمل هذه العوامل محاولات بعض الأطراف السياسية الفاعلة خلق فراغ دستوري والمطالبة بتمديد ولاية الإدارة الحالية إلى ما بعد نيسان/أبريل ٢٠١٠، وفرض قيود على قدرة الزعماء السياسيين على القيام بالأنشطة السياسية العادية واحتمال تحريض الزعماء السياسيين على الكراهية والانقسام. وفضلا عن ذلك، يشكل مستوى انعدام الأمن الحالي الناجم عن أنشطة المجموعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام وتحركات جيش الرب للمقاومة في بعض أجزاء البلد والتأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح تهديدا خطيرا لعملية السلام بأسرها.

وأسفر التقدم الاقتصادي المحرز حتى الآن عن بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وقت سابق من هذا العام. لكن، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لمكافحة الفقر. وبرنامج الحكومة لإصلاح جهاز الخدمة المدنية ومكافحتها للفساد، إضافة إلى استحداث تقديم كبار الموظفين المدنيين ورؤساء الشركات العامة لإقرار رسمي بالأصول التي يملكونها، أمور مشجعة. وينبغي إجراء المراجعة المحاسبية التي أوصى بها الحوار السياسي الشامل في العام الماضي لقطاعات اقتصادية رئيسية كالغابات والتعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وواصلت الأمم المتحدة العمل عن كثب مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يقوم صندوق بناء السلام بتنفيذ ١٢ مشروعا من المشاريع ذات الأولوية بتكلفة تصل

إلى ١٠ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الآنية للبلد في مجالات بناء السلام ذات الأولوية. وينبغي زيادة مستوى تنفيذ معظم هذه المشاريع، وتناقش اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام، التي اشترك في رئاستها مع وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، استراتيجيات لتسريع عملية تنفيذ هذه المشاريع الرئيسية. وبدأت بالفعل المناقشات بشأن صرف اعتماد ثان مع إجراء مشاورة وطنية في ٢٥ أيلول/سبتمبر لمراجعة خطة الأولويات الوطنية لصندوق بناء السلام المؤرخة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتوفيقها مع الركائز الأساسية للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويبقى تنفيذ الإطار الاستراتيجي أفضل وسيلة مجدية لمعالجة التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى في المجالات الرئيسية الثلاثة لبناء السلام، وهي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لأعضاء لجنة بناء السلام، خاصة تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة لها التي يترأسها السفير غرولز سفير بلجيكا، على التزامهم بالاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشارت زيارة وفد لجنة بناء السلام الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استعداد اللجنة لدعم جهود السلطات المحلية.

ولتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين على الحكومة والأطراف السياسية الوطنية الفاعلة وأصحاب المصلحة الآخرين إظهار الالتزام والإرادة السياسية للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد. وبالمثل، فإن الدعم والمساعدة الإقليميين والدوليين المنسقين مطلوبان في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تكثيف المناقشات السياسية والمساعي الحميدة مع كل الأحزاب والأطراف الفاعلة في عملية السلام بغية تحقيق التنفيذ الكامل لنتائج اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل والحوار السياسي الشامل للجميع.

وينبغي تعزيز قدرة لجنة متابعة الحوار التي شكلت في ٢٩ كانون الثاني/يناير لتسريع عملية صنع القرار وكفالة تنفيذ القرارات. وينبغي مواصلة جهود الوساطة ومبادرات السلام المحلية لضمان ألا تثير الانتخابات المقبلة أزمة سياسية. وفي غضون ذلك، ينبغي إنشاء الإطار التشاوري الدائم الذي أوصى به الحوار السياسي الشامل للجميع. ومثلما أوصت بذلك بعثة الأمم المتحدة التي نُشِرَت مؤخرا لتقييم الاحتياجات الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الإرشاد السياسي خلال العملية الانتخابية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل، ينبغي زيادة الدعم الإقليمي والدولي المقدم للجنة الانتخابية المستقلة بغية تمكينها من تنفيذ ولايتها. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي تنسيق الجهود والمساعدات الدولية وتقديمهما في الوقت المناسب.

إن التقدم الذي أحرزته اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونشر ٣١ مراقبا عسكريا، أمران يستحقان الثناء. وينبغي نشر أولئك المراقبين خلال الأيام المقبلة لكفالة إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح قبل إجراء الانتخابات. وفي غضون ذلك، ينبغي التعجيل ببرنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين المنتمين لمختلف الحركات المتمردة التي وقّعت على اتفاقات السلام، ونزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى، والمليشيات العرقية، والعناصر المسلحة غير التقليدية للدفاع عن النفس التي لا تشملها العملية.

وستكون تلك الأهداف على رأس أولوياتي. وسأواصل العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وأسرة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، وممثلي المجتمع الدولي المعتمدين في بانغي، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى المعنية بتوطيد السلام، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، لتحقيق الأهداف المذكورة آنفا.

وقد يرغب مجلس الأمن في تأييد التوصيات السابق ذكرها آنفا. وبمباركته، سيقدم المجتمع الدولي المساعدة لتوفير الوسائل اللازمة للتعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيشجع ذلك على تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل للجميع ويمهد السبيل لتحقيق المصالحة مع الجماعات التي لم تنضم بعد إلى العملية. وسيساعد أيضا على تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز المساعدة الاقتصادية.

وأود الآن أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة موجزة بشأن عملية تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب متكامل لبناء السلام. استنادا إلى قرار المجلس المؤرخ ٧ نيسان/أبريل (انظر S/PRST/2009/5)، وبالنظر إلى دورة الميزانية للجنة الخامسة للجمعية العامة، ما انفكت إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، تعملان جاهدتين وبتنسيق وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل كفالة إنشاء مكتب متكامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد انتهينا من جميع المقابلات الأساسية لشغل الوظائف الفنية بالبعثة الجديدة. وأنا عازمة على تكوين مكتب متكامل يباشر عمله بحلول موعد تقديم تقريري التالي إلى المجلس، أي في مطلع العام المقبل. وأعول على دعم المجلس خلال هذه العملية الانتقالية التي، كما يعلم الأعضاء، ليست ممارسة سهلة. ونعمل جاهدين لكفالة التنفيذ الكامل لولاية البعثة من خلال اتباع نهج متناغم وإنشاء آليات تنسيقية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولتحقيق هذا الهدف، ستحتاج البعثة إلى الموارد البشرية والمالية المناسبة والدعم والتعاون الكاملين من لجنة بناء السلام، وجهود دولية وإقليمية أخرى، فضلا عن جهود البعثات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة وتنطوي على التحديات. ولن يساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على التحول من بلد متخبط في الصراع إلى بلد خارج منه إلا اتخاذ مسار عمل واضح من جانب الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية. ومن شأن إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يسهم في استقرار أفريقيا الوسطى، لأن المنطقة تشهد تحديات أمنية.

وسيساعد الجمع بين عدة عوامل – المساعي الحميدة، والوساطة، والدعم المالي، والإجراءات الفعالة – في إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في هذا البلد الغني بالموارد المعدنية لكنه فقير، الأمر الذي ينطوي على المفارقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير يان غرولز، ممثل بلجيكا، ورئيس التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تفضلكم بدعوتي لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتي رئيس التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب بحضور السيدة ساهلي – وورك زيودي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أثبتت في غضون فترة لا تتعدى بضعة أشهر أنها قادرة تماما على الاضطلاع بالمهمة الصعبة التي تنتظرها.

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2009/627)، الذي عرضته السيدة زيودي للتو، يصف على نحو صائب الحالة في ذلك البلد، بما في ذلك التقدم الذي أُحرِز مؤخرا والتحديات المركزية الحالية.

وقد دعت التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورحبت بالبيان الرئاسي المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، الذي يضفي طابعا رسميا على ذلك التحول. وسيمكّن المكتب المتكامل من تحسين دعم لجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتطلب جهد بناء السلام التنسيق والاتساق، اللذين يشكلان محوري التركيز الرئيسيين لولاية التواجد الجديد للأمم المتحدة في بانغي.

ومنذ أن اعتمدنا في إطارنا الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيار/مايو، قمت بزيارتين ميدانيتين، الأولى في أواخر آب/أغسطس، ثم من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بمعية وفد من التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى يتألف من بلجيكا وبولندا وجنوب أفريقيا والصين وغابون وفرنسا واليابان، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وأعتقد أنه يمكنني القول إنه منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي – الذي يشكل إلى حد ما خريطة طريق لعملنا، فإن التقرير عن الأشهر الستة الأولى كان إيجابيا. وقد أُحرِز تقدم هام، على الرغم من أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تنطوي على تحديات جسام.

وفي ظل الحالة في ذلك البلد وتوصيات الحوار السياسي الشامل للجميع الذي عُقد في بانغي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ركزنا اهتمامنا في البداية على قطاع الأمن. فقد تابعت لجنة بناء السلام بعين خيّرة العملية التي مَكّنت من إنجاز صياغة وثيقة بشأن المشروع المتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتبلغ تكلفة المشروع ٢٧ مليون دولار، بتمويل لا من مساهمات صندوق بناء السلام وبعض أعضاء لجنة بناء السلام، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما أيضا وفي المقام الأول من منظمات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى. وأنوه إلى أن هذه المنظمة دون الإقليمية وفرت المراقبين العسكريين، الذين وصلوا فعلا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبفضل هذه الجهود المشتركة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، فإن العملية جاهزة للانطلاق، وهي تنتظر تشكيل هيئة مسؤولة عن تنسيق برنامج إعادة الإدماج. ويكتسي إطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذا طابعا بالغ الإلحاح، لأنه لا بد من إجراء الانتخابات قبل نيسان/أبريل ٢٠١٠، ولأنه يتعين

استتباب الأمن في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى قبل الانتخابات.

وفيما يتعلق بمجال إصلاح قطاع الأمن على نطاق أعم، مَكَّنت المائدة المستديرة التي عُقدت في بانغي، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من اعتماد استراتيجية وطنية في ذلك الميدان. كانت تلك خطوة هامة تظهر أن الملكية الوطنية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أصبحت واقعا على الصعيدين الفني والسياسي. وفي الشهور القادمة، يجب علينا أن نركز على تفعيل إصلاح القطاع الأمني وتمويله. وفي هذا السياق، يبدو أن الوقت مناسب لتنظيم مؤتمر إعلان تبرعات لإصلاح القطاع الأمني خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ من أجل تعبئة الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية. ترى اللجنة أن الوقت قد حان لإقامة صلات متينة بين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

ولجنة بناء السلام تعالج في الوقت نفسه أولويات أخرى للإطار الاستراتيجي. وجميعها تتساوى في الأهمية. أما في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون، فقد أحرز تقدم بفضل الجهود المشتركة للحكومة وشركائها الدوليين، مثل المنظمة الدولية للفرانكوفونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأحد الأمثلة على ذلك الحملة النشطة لمكافحة الفساد التي هي أحد الشروط الأساسية لتحقيق الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يعد اعتماد قانون الانتخابات المنقح وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة إشارتين واضحتين على عزم الحكومة على إجراء الانتخابات في العام المقبل في إطار الجدول الزمني الدستوري. لقد أعربت لجنة بناء السلام وأعضاؤها عن دعمهم لتنظيم تلك الانتخابات. وفي هذا الصدد، فقد أعلن بعض أعضاء اللجنة بالفعل عن تقديم تبرعات، بصفة خاصة، لدعم عمل اللجنة الانتخابية المستقلة التي عين أعضاؤها من الهيئات التي شاركت في الحوار السياسي الشامل للجميع.

ومع ذلك، ما زال يتعين توفير احتياجات مالية كبيرة والتغلب على العديد من الصعوبات مثل إعداد القوائم الانتخابية والتنظيم اللوجستي للاقتراع. وما زال يتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة وضع جدول زمني للانتخابات، فضلا عن مشروع ميزانية مفصلة. وأدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الوفاء بالتزاماتها المالية الخاصة بها المنصوص عليها في ميزانيتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وتوفير الوسائل والأجواء السياسية للجنة الانتخابية المستقلة لتكون عملية إعداد القوائم الانتخابية شفافة.

كما أدعو المجتمع الدولي إلى التبرع للصندوق الاستئماني للانتخابات الذي أسسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتو وتقديم المساعدة الفنية للجنة الانتخابية المستقلة. وأخيرا، ينبغي ضمان نشر بعثات دولية لمراقبة الانتخابات قبل وأثناء وبعد إجرائها.

لقد أحرز تقدم كبير في التحضير لمشروع أقطاب التنمية، وسيشهد عام ٢٠١٠ في نهاية المطاف تحقيق هذا المشروع، الذي يندرج في إطار دعامة التنمية لإطارنا الاستراتيجي. وستحسن تلك الأقطاب الظروف المعيشية للشعب، وخاصة الذين عانوا أكثر من غيرهم جراء الصراع. والمفوضية الأوروبية، الجهة التي صاغت المفهوم وعضو لجنة بناء السلام، أعلنت عن تبرع كبير بالفعل. وفي هذا المجال، أيضا، سيتعين بذل جهود كبيرة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لذلك المشروع.

في الأشهر الستة القادمة، يجب علينا التركيز على عدد محدود من الإجراءات ذات الأولوية، مثل البدء الفعال لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعبئة الموارد

من أجل إصلاح قطاع الأمن في إطار المائدة المستديرة للمانحين، وتنظيم انتخابات حرة وشفافة في عام ٢٠١٠، والتنفيذ الحقيقي لمشروع أقطاب التنمية. إن تلك الأولويات مرتبطة ارتباطا وثيقا ومن المهم قبل كل شيء الاضطلاع بالمراحل الأولية لتلك العملية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفشل العملية تلك قد يؤثر على العملية الانتخابية، بل ويزعزع استقرار البلاد.

مع ذلك، وعلى الرغم من إنجاز التحضيرات الفنية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصول المراقبين العسكريين التابعين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وانتشارهم الوشيك في الميدان، لا يبدو أن جميع الشروط السياسية والأمنية قد تحققت. فعلى سبيل المثال، تبين الاشتباكات التي وقعت مؤخرا بين اتحاد الوطنيين من أجل العدالة والسلام والقوات المسلحة التابعة لأفريقيا الوسطى في نديليه أن التوترات بين الجماعات العرقية ما زالت قائمة في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

في المنطقة الشمالية الغربية، فإن الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية يتخذ من حواجز الطرق القائمة وأنشطة مجموعات الدفاع الذاتي ذريعة لعدم نزع سلاحه. بالإضافة إلى ذلك، يدل خطف اثنين من العاملين في المجال الإنساني بالقرب من بيراو على أن نشر مراقبين عسكريين عملية ليست خالية من المخاطر. وأناشد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مضاعفة جهودها لتعزيز الحوار والوساطة بين الجماعات العرقية والمجموعات المسلحة المختلفة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ينبغي أن تبدأ، كما كان مقررا، قبل نهاية السنة. ولن تقبل أي تأخيرات جديدة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام تأخذ على محمل الجد حالة النساء والأطفال، الذين غالبا ما يكونوا الضحايا الرئيسيين للصراع، وتبذل كل جهد ممكن لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة العنف الجنسي وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وحماية المدنيين من خلال المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي.

وللأسف، لم يسمح لنا خلال زيارتنا الأخيرة، بالدخول إلى مركز للأطفال الجنود المسرحين من الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، وهي المجموعة المسلحة التي يقودها جان جاك ديمافوت والتي كان أولئك الأطفال مرتبطين بها.

ويدعو جميع الشركاء في بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بذل جهود كبيرة، بمساعدة من المجتمع الدولي، في جميع المجالات ذات الأولوية. وأدعو جميع تلك الجهات الفاعلة إلى الاشتراك باقتناع وإرادة جماعية لتغيير البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير غرولز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكريه – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري أن أخاطب هذه الهيئة في ظل رئاستكم، سيدي، وأن أنقل وجهة نظر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في بلدي (S/2009/627). ولكن أود أولا أن أعرب عن تقديري لدور الوساطة الذي ما فتئت بوركينا فاسو تقوم به في مختلف الأزمات في غرب أفريقيا. ونحن جميعا ندرك جيدا نتائج تلك الجهود.

أود أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل الذي سيساعد المجلس على تقييم دور الشركاء في بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد مر عام على انعقاد الحوار السياسي الشامل للجميع الذي أطلق عملية إرساء السلام والاستقرار في بلدي. ومن الواضح أنه قد أحرز تقدم حقيقي، ولكن كانت هناك حالات تأخير أيضا. وكانت هناك حاجة ماسة إلى بعض التوصيات من أجل التنفيذ الفعال لنتائج ذلك الحوار، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنشاء اللجنة التوجيهية لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء لجنة متابعة الحوار لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار، وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠.

ولن يتسنى تنفيذ ذلك البرنامج الواسع النطاق إلا من خلال اتخاذ الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها مع شركاء خارجيين، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وإقامة الحكم الصالح وسيادة القانون، وإرساء أقطاب التنمية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ولا بد لبلد يريد حقا أن يطمح إلى سلام حقيقي ودائم أن يرفض منطق الحرب. ولذلك، اتفقت الحكومة والأحزاب السياسية - العسكرية على اعتماد نزع سلاح وتسريح المتمردين بوصفه أولويتنا الأولى. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الموافق يوم استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى، أطلق الرئيس بوزيزي رسميا حملة التوعية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يعكس الإرادة السياسية للحكومة بوضع حد لذلك المنطق.

وباستثناء مجموعة متمردة واحدة، قررت كل المجموعات الأخرى التعاون. وبدأ بالفعل إحصاء للعدد الدقيق للجنود وجرى الإعلان أيضا عن مرحلة ما قبل التجميع.

وبمبادرة من الحكومة، وقّعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مذكرة تفاهم تمهد الطريق لنشر مراقبين عسكريين لرصد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي إطار ترتيبات التمويل الراهنة، ينبغي منطقيا انطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. لكن لا يمكن أن يبدأ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدون إجراءات إصلاح القطاع الأمني.

وهنا أيضا، تبذل جهود لنشر قوات دفاعية وأمنية في المناطق المحررة، لكن هناك حاجة للتدريب بغية استعادة الثقة بين الشعب وقوات الأمن. وعلينا أيضا توفير سياق للسلام والأمن تستطيع كل الأطراف الفاعلة أن تتحرك في إطاره بحرية. وتعمل السلطات المعنية من أجل تحقيق تلك الغاية.

وتشهد جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا حماسا انتخابيا. والحكومة عازمة على أداء هذا الواجب المدني بحلول الموعد النهائي المحدد في الدستور، حتى وإن لم يكن في الجدول الزمني متسع من الوقت. إنها مجرد عملية: جرى اعتماد قانون الانتخابات، وشكلت اللجنة الانتخابية المستقلة من ست مجموعات، كما ينص القانون الانتخابي وتم انتخاب رئيسها. ومع توفر تمويل إجمالي قدره ٣٣١ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، قد يكون من المفيد أن تضع اللجنة برنامجا زمنيا. وفضلا عن ذلك، تم توفير الخبرة الفنية، ولا تشكل مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي مشاكل.

ومع بدء عملية نزع السلاح والتسريح، يمكن إجراء الانتخابات في موعدها، لكن يجب أن يُفهم أن البرنامج العام معقد ويتطلب كثيرا من الوقت. ولذلك، هناك ضرورة لجهود هائلة من التوعية والدعم من أجل نتيجة ناجحة.

ويجب إبقاء الملكية وطنية، وهو ما تجلى مرارا. وفي الوقت نفسه، يجب دعم الحكومة في مهمتها الصعبة والبالغة الحساسية. فالتحديات هائلة، لكن الإرادة متوفرة. ومشكلة تمويل البرامج المختلفة تتطلب استجابة من المجتمع الدولي. لا بد من الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل. ونحن ممتنون للنداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره من أجل دعم اللجنة والعملية الانتخابية وعلى مشاركته في محادثات المائدة المستديرة بشأن إصلاح القطاع الأمني. على المجتمع الدولي واجب مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، بروح من التضامن.

لقد تحقق تقدم إيجابي كبير في المجال الاقتصادي، وهو ما يوضح أن الحكومة عازمة على تنفيذ برامجها بروح من الحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ خطة تحديث النظام القضائي ومكافحة الفساد وإحداث إصلاح إداري. وسيكون لكل هذه الإجراءات آثار إيجابية على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يبقى المستفيد من عوائد السلام في نهاية المطاف.

ومكّن الإصلاح في كل القطاعات جمهورية أفريقيا الوسطى أخيرا من بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والاستفادة من تخفيف عبء الدين الخارجي. وتنوي الحكومة الاستفادة من هذه التطورات الأخيرة لتقليص جزء من دينها الداخلي.

إن شواغل الحكومة لا تنحصر في تردد مجموعات متمردة وطنية معينة ترفض الانضمام إلى عملية السلام رغم جهود الوساطة والمصالحة الجارية، فهناك أيضا مسألة وجود مجموعات مسلحة أجنبية، الأمر الذي يقوض العملية، في الوقت الذي يعاني القطاع الأمني نقصا في القدرة لبسط سلطته إلى المناطق الريفية النائية. ولذلك، نشيد بالجهود دون الإقليمية لتشكيل جبهة عبر حدودية واحدة لمكافحة العصابات والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، انضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالصراع المسلح، بفضل اليونيسيف والممثل الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح. وهذا أمر مهم لأنه يظهر التزام الحكومة بعدم السماح بعد الآن باستخدام الأطفال في المجموعات المسلحة. ونحن نشيد باليونيسيف وصندوق بناء السلام لالتزامهما ولقيامهما بإنشاء مركز تدريب لهؤلاء الشباب حتى يتسنى إعادة إدماجهم في الحياة المدنية في أنشطة مدرّة للدخل.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر بإخلاص تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام على جهودها المشهودة والملتزمة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتخذ صندوق بناء السلام أيضا إجراءات ملموسة تشجع قطاعات السكان التي تضررت بتداعيات الصراع. لقد وقفت الأمم المتحدة دائما مع بلدي في أوقات الأزمات الخطيرة وتواصل دعمه حتى في فترة الهدوء. ونحن ممتنون للعمل المنجز مع الشركاء الآخرين. وأشجع على إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ليحل محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميراثه تسع سنوات من الاهتمام بجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا يسعني أن أختتم بدون الإعراب عن التقدير للسيدة ساهلي – وورك زيودي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى، التي تمكنت من خلال عملها وتفانيها الذي لا يبارى في سياق صعب، من أن تستخدم خبرها الواسعة لبناء ثقة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتمنى لها كل التوفيق.

كما نود أن نشكر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على إسهاماهم في قضية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، لا يفوتني أن أهنئ غابون التي مددت ولايتها كوسيط في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى خلال آخر قمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.